آخر المستجدات بشأن عمليات المفوضيّة في لبنان

الاستجابة للتصدّي لأزمة اللاجئين السوريين

تموز - أيلول 2016

بحلول ٣٠ أيلول ٢٠١٦، كان أكثر من ١،٠١٧ مليون نازح سوريّ مسجَّلين لدى المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، يعيشون في أكثر من ٢،١٢٥ موقعاً في مختلف أنحاء لبنان. إنّ اللاجئين السوريين الذين يتوجّهون إلى المفوضية للحصول على الحماية والمساعدة يتلقّون المشورة بشأن تعليمات وقف عمليّة التسجيل الصادرة عن الحكومة اللبنانية، كما يتمّ تقييم جوانب الضعف والهشاشة التي يعانون منها من أجل أن تتمّ تلبية احتياجاتهم الملِحّة.

الحماية

لا يزال ضمان حصول اللاجئين على تجديد الإقامة في لبنان يمثّل أولويّةً بالنسبة إلى المفوضية وذلك بسبب الحماية التي تؤمّنها الإقامة القانونية. وقد أدّى نجاح عمل المناصرة الذي قامت به المفوضية لمديريّة الأمن العام اللبنانيّ إلى استبدال التعهّد الرسميّ بعدم العمل، الذي وَجَب على اللاجئين في السابق الالتزام به عند تجديد إقاماتهم في لبنان وتسويتها، بإعلانٍ يُلزِم التقيّد بالقوانين اللبنانية. أمّا هذا الإعلان الجديد فيمكن الحصول عليه لدى مكاتب الأمن العام من دون أيّ مقابل. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب قوانين تجديد الإقامة التي تمّ تقديمها في كانون الثاني من العام ٢٠١٥، كان على اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية أن يقدّموا عقد إيجار موقَّع من صاحب ملك لبنانيّ وبشهادة المختار، لتتمّ عمليّة تجديد إقاماتهم أو تسويتها. إلا أنّ مديريّة الأمن العام قامت مؤخرّاً بالاستعاضة عن هذا الشرط بإفادة سكن من المفوضية. إعتباراً من شهر آب ٢٠١٦، أظهرت الزيارات المنزلية أنّ حوالي ٦٠ في المئة من اللاجئين يفتقرون إلى تصاريح إقامة سارية المفعول، وأنّ فرداً واحداً على الأقل في ٨٩ في المئة من الأسَر السوريّة يحتاج إلى تجديد إقامته أو تسويتها. تواصل المفوضية دعوتها إلى العفو عن دفع رسوم تجديد الإقامة التي تبلغ قيمتها ٢٠٠ دولار أمريكيّ - وهي تشكّل تكلفة ما زالت باهظة بالنسبة إلى معظم اللاجئين.

يبقى تأمين الحماية والمعاملة العادلة للأشخاص قيد الاحتجاز مهمّةً رئيسيّة بالنسبة إلى المفوضية. وبحلول نهاية شهر أيلول، تمكّن اللاجؤون المحتجزون وهم أكثر من ٣٨٠٠ شخص معظمهم محتجز لأسباب تتعلّق بدخولهم إلى الأراضي اللبنانيّة بطريقة غير شرعيّة أو افتقارهم إلى إقامة صالحة، من تلقّي المشورة النفسية، والدعم القانوني ومواد الإغاثة الأساسية والرعاية الطبية التي توفّرها المفوضية وشركاؤها. كما تمّ تقديم طلبات بالإفراج عن اللاجئين السوريين الذين يعانون من جوانب ضعف محدّدة بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، والمثليون والمثليّات ومزدوجو الميل الجنسيّ ومغايرو الهويّة الجنسانيّة وحاملو صفات الجنسَين. وقد أسفرت هذه الجهود عن إطلاق سراح أكثر من ١٠٠ شخص محتجزٍ في العام ٢٠١٦. كما تواصل المفوضية العمل مع السلطات اللبنانية لمتابعة الحالات الأخرى المتبقيّة.

خلال الربع الثالث من العام الحاليّ وفي محاولةٍ للحدّ من حالات انعدام الجنسية، تلقّت أكثر من ٤،٢٠٠ أسرة نازحة المشورة لتتمكّن من تسجيل ولادة أطفالها الجدد لدى السلطات اللبنانية. وبهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأسر، يتمّ تنظيم جلسات تقديم المشورة بشكلٍ منتظِم مع الآباء والأمّهات اللاجئين الذين يتوجّهون إلى مكاتب المفوضية. وتعمل المفوضيّة بالشراكة مع وزارة الشؤون الإجتماعية على إعداد هذه الجلسات وتنظيمها. أمّا آليات الإحالة فوضعتها شبكة اللاجئين المتطوّعين لدى المفوضيّة في مجال التوعية، العاملين في المجتمعات النازحة المحليّة في جميع أنحاء لبنان.

في الفصل الأخير من هذا العام، استفاد اللاجؤون من معلومات سريعة ومباشرة من خلال شبكة اتّصال امتدّت لتشمل ٦،٤٠٠ عضو اعتباراً من شهر أيلول ٢٠١٦. وقد ضمّت لاجئين متطوّعين، وأفراداً من المجتمع ولِجاناً، وممثّلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظّمات شريكة وإخصائيين، ومجموعة من الشاويش والمخاتير. علماً أنّ هذه الوسيلة تساعد اللاجئين على اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن القضايا التي تخصّهم. وتضمّنت الرسائل التي أرسِلَت خلال هذا الفصل فيديو وسلسلة من الأسئلة والأجوبة لدعم حملة "العودة إلى المدرسة"، ومعلومات أخرى حول تجديد الإقامة وأحدث التغيُّرات في المتطلبات المذكورة أعلاه، إضافة إلى رسائل التوعية للوقاية من الإصابات مثل السقوط والحروق.

وردًّا على استخدام اللاجئين المتزايد لمواقع التواصل الإجتماعيّ لتبادل المعلومات والتحدّث عن احتياجاتهم والتحديات التي يواجهونها، بدأت المفوضية بمتابعة هذه المواقع. وتمّ إبلاغ جهات التنسيق المعنيّة داخل المفوضية عن القضايا الملِحّة كالحماية وغيرها مثل الاحتيال والحالات الصحية الطارئة لتأمين المتابعة وضمان الإستجابة السريعة والتواصل مع اللاجئين. وعلاوةً على ذلك، تمكّنت الفِرق التي شاركت في حدث "هاكاثون" في شهر حزيران من مواصلة عملها على المشاريع التي بدأتها خلاله. وبفضل جهودها، تمّ تطوير جهاز لقياس الظروف المناخية في المخيّمات العشوائيّة، وتحميل برنامج هاتفيّ من أجل إعلام اللاجئين بالمساعدة المتوفّرة لهم، وآخر خاصّ بموضوع التلقيح بالشراكة مع وزارة الصحة العامة واليونيسيف في مجتمعات اللاجئين المُحدَّدة.

.

في الأشهر الأخيرة، عزّزت المفوضيّة دعمها للجهات الأمنيّة الموجودة على الحدود. في شهر آب، نُظِّمت عشر دورات تدريبية شارك فيها ما يقارب ٢٥٠ ضابطاً من ضباط قوى الأمن الداخلي، وهم مجموعة من النساء والرجال حضروا من كافة المناطق اللبنانيّة للمشاركة في دورة تدريبية لمدّة يوم واحد. وتمّ تصميم وحدات التدريب

أطفالٌ يشاركون في نشاطٍ ترفيهيّ في إحدى مجموعات دعم الواجبات المنزليّة خلال العطلة الصيفية. بدعمٍ من المفوضية، نُظّمت أكثر من ١٦٠ مجموعة خلال العطلة الصيفية لتوفير مساحة آمنة للأطفال للّعب والتعلّم، وتعزيز الإنضباط المدرسيّ. © المفوضيّة / م. دوديك

لتقديم الوسائل اللازمة والمعرفة الضروريّة للضباط المسؤولين عن الحدود بهدف تأمين حماية أفضل لحقوق اللاجئين. وحصدت هذه التدريبات ردود فعل إيجابية بأغلبيّتها، بالإضافة إلى مطلب قوى الأمن الداخليّ بإجراء تدريبات متابَعة في العام ٢٠١٧. وفي شهر أيلول، نظّمت المفوضية تدريبا مماثلاً لحوالي ٥٠ ضابط في الجيش اللبنانيّ، والذي بدوره تلقّى ردّاً إيجابياً يرافقه طلب بالمزيد من المبادرات لتعزيز القدرات.

يؤدي اللاجؤون المتطوّعون في مجال التوعية دوراً بارزاً في العمل ضمن المجتمعات المحليّة والوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً. يبلغ عدد المتطوّعين حاليّاً ٥٥٣ شخصاً منتشرين في جميع أنحاء البلاد، من بينهم ٢٠ في المئة من فئة الشباب، و٦٣ في المئة من الشابات. وبفضل جهودهم، تمّت إحالة أكثر من ٢٤،٠٠٠ شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة حتّى اليوم، من ضمنهم كبار السنّ والأفراد ذوو الإعاقة، الذين هم بحاجة إلى المساعدة، إلى المفوضية وشركائها. أمّا غالبيّة الأشخاص الذين حدّدهم المتطوّعون وقاموا بإحالتهم في الفصل الثالث من هذا العام فكانوا ينتمون إلى إحدى هذه الفئات الثلاثة: مَن هم بحاجة إلى مساعدة قانونية وحماية خاصّة (خصوصاً إحالات لتسجيل الولادات والإقامة والزواج)، والأطفال المعرَّضون للخطر، ومَن يعانون من ظروف صحيّة خطيرة.

في هذا الفصل من العام الحاليّ، قدّم برنامج المساعدات النقديّة للحماية الدعم للاجئين ليتمكّنوا من حماية أنفسهم من التحرش والاعتداء، ومن التغلّب على الحوادث المرتبطة بالعنف الجنسيّ والجنساني، والحدّ من أسوأ أشكال عمالة الأطفال، مثل العمل في الشوارع أو التسوّل. واعتباراً من شهر أيلول، استفادت ١،٢٨٥ عائلة من هذا البرنامج أيّ أكثر من ٣،٠٠٠ شخص.

تبقى إعادة التوطين أداةً مهمّة للحماية ولتأمين الحلول الدائمة للاجئين في لبنان. وبحلول نهاية الفصل الثالث من هذا العام، عمدت المفوضية إلى تقديم ملفات ما يزيد عن ١٨،٠٠٠ نازح سوريّ للنظر في إعادة توطينهم إلى عشرين دولة، من بينهم ٢،١٦٥ شخصاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية. توفّر إعادة التوطين وغيرها من المسارات الإنسانية والقانونية السلامة والحماية والدعم اللازم لمساعدة اللاجئين على إعادة بناء حياتهم. تلقّت المفوضية في لبنان حتّى الآن نحو ٢٣،٥٠٠ تعهّد بإعادة التوطين، منها ٩٨ في المئة للاجئين السوريين.

الصحة

يمكن للاجئين الحصول على الرعاية الصحية الثانوية المدعومة في ٥٣ مستشفى في كافة أنحاء لبنان. منذ بداية هذا العام، دعمت المفوضية نحو ٥١،٦١٨ عمليّة إستشفاء شملت الولادات والرعاية الصحية المنقذة للحياة، فضلاً عن تأمين أكثر من ٢١٠،٠٠٠ إستشارة طبيّة في الرعاية الصحيّة الأوّليّة المدعومة من خلال المنظمات غير الحكومية الشريكة. وتواصل المفوضية تقديم الدعم المباشر لنظام الصحة العامة من خلال تغطية تكاليف توظيف ٥٥ شخصاً، من بينهم ٢٠ ممرّض وممرّضة وقابلة، من أجل تعزيز القدرات في وزارة الصحة العامة ومراكز الرعاية الصحية الأولية في مختلف أنحاء البلاد.

بعد وضع وتطبيق صيغة مكتبيّة جديدة لتقييم درجة الضعف الإجتماعي والإقتصادي لدى الأسر السوريّة النازحة، ارتفع عدد اللاجئين الذين تمّ تحديدهم على أنّهم "شديدو الضعف" إلى ما يناهز ٥٠ في المئة، ما أدّى إلى ازدياد عدد الأشخاص المستفيدين من تغطية نسبتها ٩٠ في المئة من رسوم الإستشفاء. وهذا يتماشى مع الإجراءات القائمة للاحالة إلى المستشفيات والصادرة عن المفوضيّة في شهر آذار ٢٠١٦.

أمّا النتائج الأولية لتقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في العام ٢٠١٦ فتشير إلى أنّ ١٧ في المئة من اللاجئين السوريين كانوا بحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية في الأشهر الستة الماضية ووجدوا صعوبةً في الحصول عليها، وهذا يعود في الغالب إلى كلفتها، على غرار نتائج العام ٢٠١٥ التي أشارت إلى أنّ ١٥ في المئة من السوريين يلقون صعوبةً في الحصول على الرعاية الصحية. في شهر أيلول، قامت المفوضية بإجراء مسح سنويّ لإمكانيّة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحيّة ومعدّل استخدامها. وأظهرت النتائج الأولية إلى أنّ مدى اطّلاع مجتمعات اللاجئين على الخدمات الصحية المتوفّرة جيّدٌ نسبيّاً. أمّا فيما يتعلّق بالحصول على الإستشفاء، أشار ٢٠ في المئة من المستطلعين إلى صعوباتٍ في تلقّي الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها بسبب تكلفتها.

وأخيراً، نجحت عمليّة تنسيق تبادل المعلومات الواسعة النطاق حول كيفيّة الحصول على الرعاية الصحية مع إطلاق حملة "العودة إلى المدرسة" إذ وزّعت المنظمات غير الحكومية والمدارس منشورات عن الرعاية الصحية لكافّة الأسَر أثناء تسجيل أطفالهم لتوفير معلوماتٍ مفيدة لهم حول الحصول على خدمات الرعاية الصحية.

التعليم

بلغ عدد الأطفال اللاجئين الذين هم في سنّ الدراسة في لبنان أكثر من ٤٦٥،٠٠٠ تتراوح أعمارهم بين ٣ و١٧ عاماً. وخلال العام الدراسيّ ٢٠١٥ - ٢٠١٦، قدّمت المفوضية التمويل لتغطية رسوم تسجيل ٤١،٠٠٠ طفل في دواميي الصباح وبعد الظهر. وتساهم هذه الجهود في تحقيق استراتيجيّة وزارة التربية والتعليم العالي التي تقضي "بالوصول إلى جميع الأطفال في لبنان" بالتعليم وتهدف إلى تأمين فرص التعليم الرسميّ لجميع مَن هم في سنّ الدراسة في لبنان، بما في ذلك أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ طفل نازح.

وبهدف تعزيز الانضباط المدرسيّ في الحضور، واصلت المفوضية دعمها لأكثر من ١٦٠ مجموعة لدعم الواجبات المنزليّة خلال العطلة الصيفية مع التركيز على أهداف العام الدراسيّ الماضي، وكذلك على الأنشطة الترفيهية. وتسمح هذه المجموعات بخلق مساحة آمنة للطلاب حيث يمكن لهم إتمام واجباتهم الدراسيّة، يقوم بتيسيرها الأهالي ومتطوّعون من المجتمع المحلّي وآخرون مختصّون في مجال التوعية على أهميّة التعليم. كذلك يشارك معظم طلاب الجامعات المستفيدين من المنح الدراسية التي تقدّمها المفوضية كمتطوّعين في هذه المجموعات لمساعدة الطلاب وليكونوا قدوةً إيجابية لهم.

تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين (VASyR)

في شهر أيلول الماضي، تم الإعلان عن النتائج الأوليّة لتقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في العام ٢٠١٦. وأظهرت الدراسة التي تجريها سنوياً المفوضية مع برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف إلى أنّ انزلاق اللاجئين السوريين في لبنان نحو مزيد من الفقر ما زال مستمرّاً على الرغم من أنّه تبيّن نتيجةً للمساعدات الإضافية وعوامل أخرى، أنّ تدهور أوضاعهم لم يكن بحدّة العام الماضي. وتشير الحيثيّات الأولى إلى أنّ هؤلاء اللاجئين لا يزالون شديدي التأثر من جراء الصدمات الخارجية، كما أنهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية من أجل ضمان بقائهم.

حوالي ٧٠،٥ في المئة من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، ما يشكّل زيادة طفيفة عن العام ٢٠١٥. كذلك ارتفع عدد الأسَر النازحة التي تعيش تحت ما يُعرَف بالحدّ الأدنى من الإنفاق لضمان البقاء عن العام ٢٠١٥، وهو عبارة عن مجموعة من المواد الضرورية لبقاء الأسرة.

كما تُبيّن النتائج الرئيسية لهذه الدراسة إتجاهات مثيرة للقلق بشأن الإستهلاك الغذائي وجودته نتيجة تدنّي الموارد المتوفّرة. وبالتالي يعاني ٣٤ في المائة من الأسر النازحة من انعدامٍ متوسّط في الأمن الغذائي، مقارنة مع ٢٣ في المائة في العام السابق. وسُجِّل ارتفاعٌ بنسبة ١١ في المائة في عدد الأسر التي قامت بتقليص الإنفاق على المواد الغذائيّة، وبنسبة ٧ في المائة في عدد الأسر التي تعمد إلى شراء المواد الغذائيّة بالدّين.

ومن المقدّر أنّ حوالي ٤،٦ في المائة من الأطفال يعانون من نقصٍ في الوزن، مقابل ٢،٦ في المائة في العام ٢٠١٣، وهي المرّة الأخيرة التي تمّ فيها إجراء مثل هذه المقارنة. ويظهر أنّ عدد الفتيات اللواتي يعانون من نقص في الوزن أكبر من عدد الفتيان. بالإجمال، سيحمل ذلك عواقب سلبية أخرى بالنسبة إلى الفئة الشابة على المدى الطويل كذلك على التعليم والرعاية الصحيّة في المجتمع ككلّ، إن لم يتمّ التوصل إلى حلٍّ مستدام.

ويحصل الميسّرون من بين اللاجئين المتطوّعين في مجال التوعية على المواد التعليمية والترفيهية اللازمة التي تسمح لهم بخلق أجواء دراسية ممتعة وتفاعلية وتشاركية للطلاب. علماً أنّه تمّ تعزيز قدرات هؤلاء المتطوّعين الميسّرين من خلال دورات تدريبية نُظِّمَت بالشراكة مع المجلس الثقافي البريطاني والأساتذة في المدارس الرسمية في لبنان.

وفي ما يخصّ دعم التعليم العالي للاجئين، أطلقت المفوضية نداءً لتقديم الطلبات للحصول على مِنح دراسيّة جامعيّة يقدّمها برنامج مبادرة ألبرت أينشتاين الأكاديميّة الألمانيّة، وبرنامج مساعدة الطلاب الموهوبين تعليميّاً. وتهدف المفوضية إلى دعم ٣١٠ طلاب لمتابعة الدراسة الأكاديمية للحصول على شهادة البكالوريوس الجامعيّة، و٥٠ طالب للحصول على شهادة الماجستير في الجامعات اللبنانية خلال العام الدراسيّ ٢٠١٦ - ٢٠١٧.

المأوى

بحلول نهاية الفصل الثالث من هذا العام، تمّ تقديم المساعدة إلى حوالي ٣٥،٧٠٠ شخص أيّ ما يعادل ٧،١٤٠ أسرة من خلال تزويدها بمختلف وسائل الدعم في مجال الإيواء. ومن بين هؤلاء المستفيدين، حصل أكثر من ٢٨،٠٠٠ شخص يعيشون ضمن مخيمات عشوائية ومساكن غير آمنة على لوازم ومعدات للإيواء، بما في ذلك مستلزمات مقاومة العوامل المناخية، وإخماد الحرائق ورفع مستوى الأرض (للتخفيف من مخاطر الفيضانات). كما انتفعت أكثر من ٦٠٠ أسرة من إعادة تأهيل المساكن مقابل عدم دفع بدل الإيجار أوتخفيض قيمته أو تجميدها. بالإضافة إلى ذلك، استفاد حوالي ٤،٣٠٠ شخص من تحسينات في الموقع تهدف إلى تسهيل عمليّة الوصول إلى الخيَم والتنقّل داخل المخيمات العشوائية، والحدّ من خطر الفيضانات، والحرائق والمخاطر الصحية الناتجة عن ركود مياه الصرف الصحي وغيرها من العوامل البيئية.

وتشير النتائج الأوليّة لتقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في العام ٢٠١٦ إلى أنّه لم يحصل أي تغيير بارز في كيفيّة توزيع مساكن اللاجئين. فحوالي ٦٠ في المئة من الأسَر السوريّة النازحة تقيم في شِقَق مستأجرة، غالباً ما تكون بسيطة وصغيرة الحجم تتقاسمها مع أسَر نازحة أخرى. في حين تعيش النسبة المتبقية من الأسَر البالغة ٤٠ في المئة في بيئات هشّة مثل الخيَم في المخيّمات العشوائيّة، والمساكن غير الآمنة بما في ذلك المرائب، ومواقع البناء، والمباني غير المكتمِلة. علماً أنّه ستزداد قسوة ظروف السكن مع اقتراب فصل الشتاء.

واستعداداً للشتاء القادم، تقوم المفوضية بتكثيف أنشطتها الهادفة إلى مقاومة العوامل المناخيّة خلال الفصل الرابع من العام، وتخطّط لمساعدة ٧٧،٠٠٠ شخصٍ إضافيّ يعيشون في المخيّمات العشوائيّة والمساكن غير الآمنة من خلال توزيع مجموعة أدوات ولوازم تجهيز المسكن. كما يستهدف هذا النشاط بعض المناطق التي يصعب الوصول إليها مثل عرسال والهرمل. بالإضافة إلى ذلك، مازالت أنشطة إعادة التأهيل مستمرّة لأكثر من ١،٧٠٠ أسرة شديدة الضعف، ومن المتوقع أن تكتمل قبل نهاية هذا العام.

'حملة العودة إلى المدرسة - 'أنا حاضر

عشية انطلاق العام الدراسي الجديد، عقَدت وزارة التربية والتعليم العالي أكبر شراكة في لبنان لدعم التعليم تحت شعار "أنا حاضر"، وذلك لتأكيد التزامها بتوفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان مجاناً.

وتهدف هذه الحملة إلى تسجيل ٤٦٩،٠٠٠ طفل على الأقلّ في المدارس ليستفيدوا من فرص التعليم النظاميّة وغير النظاميّة. وهذا يعني توفير التعليم المجانيّ النظاميّ لأكثر من ٤٥،٠٠٠ طفل نازح وغير لبنانيّ إضافيّ مقارنةً مع العام الماضي.

كما تقوم المفوضيّة هذا العام بتوسيع نطاق جهود التوعية التي تبذلها في سبيل تشجيع الأطفال على التسجيل في المدارس الرسميّة، من خلال اعتماد البرامج الرائدة الناجحة المنفّذة في العام الماضي. وتعمل المفوضية أيضاً بشكلٍ وثيق مع وزارة التربية والتعليم العالي لتشجيع الشباب اللاجئين على التسجيل في التعليم المهني في مجالات مختلفة مثل المحاسبة والتمريض.

المياه والصرف الصحيّ والنظافة الصحيّة

في نهاية شهر أيلول، ساهمت تدخلات المفوضيّة في مجال المياه والصرف الصحيّ والنظافة الصحيّة في تحسين ظروف الصرف الصحيّ لأكثر من ٨٨،٠٠٠ نازح. كما تمّ تأمين إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب لما يقارب ٣٣،٦٠٠ نازح بالإضافة إلى ذلك، استفاد أكثر من ٢٣،٣٥٠ شخص من أنشطة تعزيز الصحة العامة، التي تعلّموا خلالها أفضل السُبُل لتكييف سلوكهم مع الظروف الحياتيّة أثناء النزوح وتجنب المخاطر المرتبطة بالنظافة الصحية، وإدارة النفايات والمياه المبتذلة بأفضل طريقة ممكنة.

ويجري حالياً بناء تسعة أنظمة إمداد للمياه في البقاع وشمال لبنان. وقد تمّ حتى الآن تركيب أكثر من ١٠٣ كلم من خطوط أنابيب المياه، وتوصيلها من خلال ٣،٣٨٤ وصلة منزلية، وبناء خزّانَين. عند انتهاء هذا المشروع، من المتوقع أن يحصل أكثر من ١٩٢،٠٠٠ شخص سوريّ ولبنانيّ على المياه الصالحة للشرب.

المساعدات الأساسية

بحلول نهاية الفصل الثالث من السنة، بلغ عدد الأسر السوريّة النازحة التي حصلت على الدعم من خلال مساعدة نقديّة شهريّة متعدّدة الأغراض حوالي ٢٨،٩٢٨ أسرة. ويعود هذا الإرتفاع البارز في عدد الأسر التي تحصل على هذا النوع من المساعدة النقديّة، بالمقارنة مع ٢٢،٧٢٢ أسرة في الفصل الثاني من هذا العام، إلى اعتماد صيغة مكتبيّة جديدة. بالتالي، هناك أكثر من ١٢٥،٠٠٠ أسرة اليوم شديدة الضعف تحتاج إلى المساعدة. وقد قامت مختلفت الوكالات والمنظّمات بتأمين المساعدة النقديّة لحوالي ٥١،٠٠٠ أسرة منها حتّى الآن.

ونتيجة للمناقصة المشتركة التي أطلقها الإتحاد النقديّ اللبنانيّ واليونيسيف والمفوضية وبرنامج الأغذية العالميّ، تم اختيار جهة واحدة مزوِّدة للخدمات المالية لتؤمّن بطاقات اعتماد مشتركة. خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، عمِلت الوكالات الأربعة معاً بشكلٍ وثيق لوضع مبادئ توجيهية مشتركة وإجراءات عمل لتوزيع البطاقات والتدريب على كيفيّة استعمالها وعمليّة التواصل بشأنها. وتعمل بطاقة الإعتماد المشتركة تماماً كبطاقة إئتمان للاجئين السوريين الأكثر ضعفاً في لبنان. من خلال استعمال هذه البطاقة فحسب، يمكنهم الحصول على مساعدات إنسانية عدّة، ما يوفّر لهم الوقت والمال الذي يتطلّبه التنقّل للوصول إلى مواقع التوزيع. كذلك يسمح اعتماد هذه البطاقة للوكالات المشاركة بتوفير الكثير من التكاليف إذ لا بتكبدون كلفة عمليّة توزيع المساعدات العينية. بالإضافة إلى ذلك، تضمن مثل هذه البرامج صرف المساعدة النقديّة مباشرة في السوق المحلّي وبالتالي تعزيز الاقتصاد. يبدأ توزيع البطاقات المشتركة في الفصل الرابع من السنة.

وهذا ينطبق أيضاً على مساعدات برنامج فصل الشتاء الخاصّ بالمفوضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين. ومن المتوقَّع أن تحصل أكثر من ١٢٣،٠٠٠ أسرة سوريّة شديدة الضعف على مبلغ ١٤٧ دولاراً أمريكياً شهريًّا وذلك عن طريق البطاقة المشتركة من أجل مساعدتها على التأقلم مع فصل الشتاء ابتداءً من شهر تشرين الثاني. كما ستتلقّى ٥٥،٠٠٠ أسرة تستفيد من المساعدات النقدية المتعدّدة الأغراض مبلغاً إضافيّاً وقدرة ٧٥ دولاراً أمريكياً خلال فصل الشتاء. أمّا الأسر التي تُعتَبر مؤهّلةً للحصول على المساعدة النقدية الخاصّة بالشتاء، فستتلقّى معلومات حول هذا النوع من المساعدات عن طريق تبادل ثنائيّ الإتّجاه للرسائل الهاتفيّة القصيرة. في حين أنّ الأسر التي تحتاج إلى تجديد البطاقة المشتركة أو استبدالها يتمّ استدعاؤها للحضور إلى مواقع التوزيع في مختلف أنحاء البلاد.

لمحة سريعة عن إنجازات المفوضية في لبنان

الاستجابة للتصدي لأزمة اللاجئين السوريين

كانون الثاني - أيلول 2016

بعض الأرقام الرئيسية 2016

اللاجئون المسجلون	المبلغ المطلوب تمويله للمفوضية -مليون د.أ	مستوى التمويل	الشركاء
1,017,433	453m	58%	49

تلقت المفوضية في لبنان التمويل أيضاً عبر هبات خاصة من كل من كندا وإيطاليا وهولندا وقطر والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية

الحماية

	العدد الذي تم بلوغه كانون الثاني -أيلول	الهدف في حال توافر التمويل الكامل
زيارات الاستطلاع	40,309	43,000
المشورة القانونية	15,765	14,700
الأشخاص الذين تمّت إحالتهم للدخول لدواع إنسانية وإعادة التوطين	18,364	19,100
الزيارات التي أجريت لمراكز الاحتجاز	3,826	3,500
الأطفال الذين تلقوا المساعدة من خلال إدارة الحالات	2,110	3,450
الجهات الفاعلة التي خضعت للتدريب حول العنف الجنسيّ والجنسانيّ	101	150
حالات الاحتياجات الخاصّة التي تمت إحالتها من خلال المتطوّعين	24,221	65,346
المتطوعون الناشطون في مجال توعية النازحين	553	600
المراكز المجتمعية التي تم إنشاؤها	29	28
الأشخاص المشاركون في أنشطة المراكز المجتمعيّة	48,856	55,930
الأشخاص المشاركون في أنشطة المهارات الحياتيّة	9,622	9,500
الأشخاص المستفيدون من المساعدات النقديّة الطارئة والخاصّة بالحماية	3,053	18,824
الأشخاص الذين تلقّوا معلومات حول تسجيل الولادات من خلال المشورة	21,231	11,160

التعليم

الأطفال الذين تلقوا الدعم للتعليم الابتدائي في العام الدراسي 2015/2016 من خلال الدعم المالي المقدم إلى وزارة التربية والتعليم العالي		
الدوام الصباحي ودوام بعد الظهر	41,000	118,983
الأطفال الذين تلقوا الدعم للتعليم المهني في العام الدراسي 2015/2016	1,070	3,000

المساعدات الأساسية

	العدد الذي تم بلوغه كانون الثاني -أيلول	الهدف في حال توافر التمويل الكامل
الأسر التي تلقت المساعدة لمرة واحدة على الأقل من خلال هبة نقدية متعددة الأغراض	28,928	70,000
(الأسر الذين تلقوا دعماً موسمياً (شتاء 2015/2016	142,827	تمويل كامل
(الأسر التي تلقت قسائم لشراء الوقود و/أو مواداً عينية (شتاء 2014/2015	8,757	تمويل كامل

الصحة

(الأشخاص الذين تلقوا رعاية صحية أولية (بما في ذلك في مجال الصحة الإنجابية والنفسية	210,218	310,000
الأشخاص الذين استفادوا من الإحالات إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة والتوليدية	51,648	98,861

المأوى

الأشخاص الذين تلقوا دعماً في مجال الإيواء	81,319	272,020
تحسين المأوى والموقع في مخيمات عشوائية	71,634	184,300
إعادة تأهيل طفيفة لمبان متدنية المستوى	3,126	54,430
إعفاء من الإيجار في مبان معاد تأهيلها	6,559	30,040

المياة والصرف الصحي والنظافة الصحية

بنية تحتية للصرف الصحي، صيانة وإزالة الحمأة	88,235	670,206
حملات توعية على النظافة الصحية، مواد للنظافة الصحية	23,357	120,160
إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة	33,599	473,692

CSP الدعم المؤسسي والمجتمعي

	الميزانية المخصصة للعام 2015	الميزانية المقررة للعام 2016
الدعم المؤسسي (إعادة تأهيل البنى التحتية، توفير الموظفين وتدريبهم، المعدات والتجهيزات، (اللوازم، الأدوية واللقاحات	مليون 28.5	مليون 15
المشاريع المجتمعية (في مجالات الصحة، التعليم، سبل الرزق، المياه والصرف الصحي (والنظافة الصحية، الطرق والمرافق المحلية	مليون 10.5	مليون 18.5
مجموع الاستثمارات	مليون 39	مليون 33.5

عمّال يقومون بردم خندق يومّن نظام إمدادات المياه ويجري إنشاؤه بدعم من المفوضية، وذلك بفضل تمويل الإتحاد الأوروبي. كما سيتم بناء مجموعة من تسعة أنظمة لتخزين وتزويد المياه فضلاً لهذه الهبة الماليّة في كل من سهل البقاع وشمال لبنان. © المفوضيةام.دوديك